الإفتتاحيّة

عَرفَت السّبعينيّات، من القرن العشرين، موجة من الدَّعوات والشِّعارات في الأوساط السياسيّة والتربويّة دفاعًا عن ديمقراطيّة التعليم ومجّانيّته، ومن أجل المساواة والتعليم للجميع،... نُشِرت الكثير من المؤلّفات والدراسات والمقالات حتى في أوروبا نفسها، وفي دول أخرى كثيرة في العالم للمطالبة بتلك الديمقراطيّة. وقد شجّعت الأُمَم المتّحدة بدورها تلك الدعوات، وتبنّت عقد مؤتمرات للترويج لها، وتوسيع دائرة المُستفيدين من التعليم، خاصّة الفقراء، الّذين لا يملكون ما يكفي من المال لإنفاقه على تعليم أبنائهم.

تحّول الاهتمام بمجّانيّة التعليم بعد التسعينيّات إلى عدّه أحد أُسُس التنمية البشريّة والتنمية المُستدامة، الّتي تُشدّد عليها اليوم الجمعيّات والمُنظّمات المختلفة، ذات الصلة بحقوق الإنسان، وكذلك الأُمَم المتّحدة في مؤتمراتها، ولجانها، ولقاءاتها، الّتي تعقدها على المستويات: الداخليّة، والدوليّة.

كان التعليم قبل التسعينيّات، وطوال مرحلة الحرب الباردة، الّتي استمرّت نحو نصف قرن، أحد أوجه التنافس الشديد بين المعسكرَيْن: الغربيّ، والشرقيّ. وكان

كلّ طرف يحاول أن يظهر أنّه أكثر اهتمامًا بالتعليم، وبالخدمات الّتي يُقدّمها إلى الطلّاب على مستوى تقنيّاته، ومجّانيّته، والمنح الّتي تُعطى المُتفوّقين وغير المتفوّقين، إلى وسائل الترفيه والرياضة في المدارس والجامعات،...

كانت الجامعات في قلب ذلك التنافس بين المعسكرَيْن. ولذا، شهدت تلك المرحلة الكثير من الخدمات الّتي قُدِّمت إلى الطلّاب. وكان كلّ طرف يحاول أن يُقدّم أنموذجًا أفضل في طبيعة تلك الخدمات ونوعيّتها؛ ليبرهن أنّ الاتّحاد السوفياتيّ، ودول المنظومة الاشتراكيّة هم الأفضل، أو ليثبت نقيض ذلك، وأنّ المعسكر الغربيّ ودوله في أوروبا الغربيّة هم الأفضل تعليمًا واهتمامًا بالطلّاب.

في ذلك المناخ من التنافس، حصل التعليم على خدمات كثيرة، وأصبحت مجّانيّة التعليم أكثر انتشارًا في معظم بلدان العالم. وتطوّرت المجّانيّة من المرحلة الابتدائيّة إلى المرحلة الثانويّة وصولًا إلى المرحلة الجامعيّة. وقدّم الاتّحاد السوفياتيّ _في تلك المنافسة_ آلاف المنح إلى الطلّاب من مختلف بلدان العالم؛ لمتابعة تحصيلهم الجامعيّ في الاختصاصات العلميّة والإنسانيّة.

عندما سقط الاتّحاد السوفياتيّ، وتفكّكت منظومته في مطلع التسعينيّات، وانتهت أوروبا الشرقيّة، وتوحّدت في أوروبا واحدة (غربيّة)، بدأت نهاية عصر التنافس على خدمات التعليم ومجّانيّته. وقد عدّ الغرب نفسه منتصرًا في تلك المعركة العقائديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وتحّول الاتّحاد السوفياتيّ السابق إلى اقتصاد السُّوق وفق الأنموذج الغربيّ.

مع نهاية تلك المرحلة من الصراع الدوليّ، ستبدأ مرحلة جديدة من تراجع مجّانيّة التعليم، خاصّة على المستوى الجامعيّ. وسوف يخضع ذلك التراجع في مجّانيّة التعليم الجامعيّ، إلى ما بلغته العولمة الاقتصاديّة من توسّع جعل الشركات، والهيئات، والمنظّمات التجاريّة العالميّة، أساس تبادل السلع بين دول العالم، وقد وضعت القوانين والمواثيق لذلك التبادل، الّذي لم يترك أيّ تفصيل من مطالب حياة الإنسان الاجتماعيّة والتعليميّة والثقافيّة والاقتصاديّة إلّا وجعلها بين أيدي تلك المنظّمات الاقتصاديّة والتجاريّة العالميّة، بما في ذلك التعليم الجامعيّ.

بدأت خدمات التعليم الجامعيّ المجّانيّ تتراجع، حتى في بعض الدول الأوروبيّة، الّتي حافظت على مجّانيّة التعليم لعقود طويلة. وبات على التعليم أن

يتحوّل إلى سلعة تخضع لشروط السوق في البيع، والشراء، والعرض، والطلب؛ مثل أيّ سلعة تجاريّة أخرى، من أجل تحقيق الربح، في إطار التنافس وتبادل الخدمات. وذلك يُفسّر كيف أصبح التعليم أحد بنود منظّمة التجارة العالميّة، الّتي تعمل وفق أُسُس اقتصاديّة تجاريّة على تنظيم التبادل التجاريّ، وعلى فتح الحدود الجمركيّة بين الدول.

بات على الجامعة_ بحسب التحوّل في وظيفتها ودورها_ أن تتحوّل إلى خدمة السُّوق فقط؛ أي أن تتحوّل المعرفة الفكريّة والفلسفيّة والعلميّة، الّتي كانت تتباهى بها الجامعة عبر مئات السنين إلى مُقرّرات تُلبّي حاجات سوق العمل من وظائف ومهن؛ بحيث تُسهم الجامعة، بحسب وجهة النَّظَر تلك، في «اقتصاد السُّوق».

إنّ اقتصاد السوق هو غير اقتصاد المعرفة. فهذا الأخير يعني أن تنتج الجامعة الأبحاث والدراسات العلميّة في شتّى المجالات المعرفيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة، والّتي يكون التنافس فيها على مستوى الاختراعات والاكتشافات؛ لتوسيع أُفق المعرفة العلميّة، ولتطوير حياة الإنسان نحو الأفضل. وذلك ما يُطلق عليه اليوم «رأس المال المعرفيّ»، الّذي لا يستند إلى ملكيّة الأرض، أو العقارات؛ بل إلى القدرات العقليّة والذهنيّة، وإلى القدرة على الإبداع واستخدام المعلومات، وإلى المعرفة التقنيّة المتطوّرة، الّتي يدور صراع دوليّ حولها اليوم، كالّذي يجري بين الصين والولايات المتّحدة، خوفًا من التأثيرات الإستراتيجيّة لتلك المعرفة، خاصّة في مجال السيطرة على وسائل التواصل، والتجسُّس، والتسلُّح.

إنّ ربط الجامعة باقتصاد المعرفة، وأن تكون هي أحد أبرز روافد ذلك الاقتصاد، يُفترض أن تكون الجامعة مركزًا للبحث العلميّ، ومركزًا لتنمية الفكر النّقديّ، باستخدام التقنيّات الحديثة والمتطوّرة، وأن تفسح المجال لطلّابها وأساتذتها في الانخراط المُبكر في عمليّة البحث، والتفكير، والنَّقد، والتأليف، والمنافسة، في ذلك المجال. ومثلما يُقاس اهتمام الدول والحكومات بالبحث العلميّ بمعدّل الإنفاق من الناتج المحلّيّ الإجماليّ على البحث وتطويره، كذلك يُقاس اهتمام الجامعات بالبحث بمدى إنفاقها من الوقت والمال على رعاية البحث وتطويره.

إنّ اقتصاد المعرفة لا يختصر، كما يفترض بعضهم، بتعلّم استخدام التقنيّات الحديثة، ولا بتلبية الجامعة حاجات السُّوق المختلفة والمتبدّلة، وهو ليس تطوير القدرات المهنيّة الدائمة، وليس إعداد العمّال المهرة للاستغناء عمّن هو أقلّ

مهارة في الإدارات والشركات؛ إنّ اقتصاد المعرفة هو إنتاج البحث العلميّ في مختلف المجالات قبل أيّ أمر آخر. والبحث العلميّ، كما يُفترض أن يكون في اقتصاد المعرفة، ليس مجرّد تنافس في عدد تلك الأبحاث، بغضّ النَّظَر عن محتواها لرفع مستوى التصنيف العالميّ؛ فالبحث العلميّ هو الّذي يُمكن توظيفه في تقدُّم الإدارة، وفي تطوير التقنيّات والآلات والصناعات، وفي فهم المجتمع، وفي البحث عن حلّ لمشكلات الإنسان الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وبذلك، تكون المعرفة الّتي تُنتجها الجامعة في إطار أبحاثها العلميّة هي معرفة تتّصل بخدمة المجتمع والتعرّف إليه، والبحث في مشكلاته، وتطوير مؤسّساته، وتحقيق سموّه ورفعته.

كما تستطيع الجامعة، من خلال البحث العلميّ، وإنتاج المعرفة أن تُؤدّي أدوارًا مُهمّة في بلداننا، الّتي مزّقتها الحروب والصراعات، ليس فقط من خلال إعداد الكفاءات، الّتي ستنهض بإعادة الإعمار؛ بل من خلال تقديم الرُّؤى والدراسات في المجالات: الاجتماعيّة، والنفسيّة، والاقتصاديّة؛ لإعادة التماسك الاجتماعيّ، الّذي تصدّع نتيجة تلك الحروب؛ أي أنّ التعليم العالي لا يُسهم في النموّ الاقتصاديّ، ولا في خدمة السوق فحسب؛ بل في التغيير الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسيّ أيضًا.

إنّ الفرق يكمن في التعامل مع المعرفة، الّتي تُنتجها الجامعة بين عدّها سلعة في إطار مشروع التنافس في الرّبح والهيمنة، وبين أن تكون المعرفة من أجل رُقِيّ الإنسان، وفي خدمة المجتمع، والتعرّف إلى ثقافات الشعوب.

يُناقش هذا العدد من المجلّة، من خلال وجهات نظر مُتعدّدة، في تلك الإشكاليّة الشائكة، الّتي يدور النقاش فيها عبر الأوساط التربويّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وهي إشكاليّة علاقة الجامعة بسوق العمل، وما تفترضه تلك العلاقة من تحوّل مُفترض في وظيفة الجامعة، من إنتاج المعرفة إلى خدمة السوق.

كان لا بُدّ من العودة في ذلك النقاش إلى وظيفة الجامعة، وحقولها المعرفيّة عندما نشأت، وإلى التحوّلات، الّتي مرّت بها في الغرب الأوروبيّ، وفي الشرق الإسلاميّ، وإلى تطوّرها التاريخيّ والجغرافيّ، الّذي عرفته عبر العصور، والّذي أتاح لها أن تزدهر وتتألق في إنتاج الفكر والمعرفة.

في ذلك الإطار، درس الباحثون، في هذا العدد، في العلاقة بين ثقافة السُّوق والجامعة، وكتبوا في القلق في مستقبل الجامعات العربيّة، وفي إصلاحات التعليم العالي الّتي فُرضت من الخارج على جامعاتنا العربيّة، إلى تعرّف ما كُتب في تلك الإشكاليّة، مثل أزمة الجامعة، الّتي يتساءل أحد الباحثين ما إذا كانت قد فقدت روحها، إلى الرّبط اللّافت بين النظام التربويّ العالميّ الجديد، وبين منظّمة التجارة العالميّة، والبنك الدوليّ، وصندوق النَّقد الدوليّ، وصولاً إلى التجارة بالتعليم في الوطن العربيّ.

ومثل ذلك النقاش، في مستقبل الجامعة ووظيفتها، سيبقى مفتوحًا.

ط.ع